على هامش الصراحة

تسويق الحنطة

إحسان شمران الياسري

تتحدث الأنباء عن موسم حصاد وفير هذه السنة، وتصطف الشاحنات طويلاً بانتظار تفريغ حمولتها في صوامع الحبوب.

وموسم الحصاد للعراقيين، ولكل الأمم، هو موسم الحياة والرخاء، أو موسم القحط إن سارت مشيئة الله بهذا الاتجاه.

ولما دبّر رب العزة أن يُصيب مصر القحط، دبّر معها وجود نبيّ يخطّط لمواجهة هذا القحط، ويوفر أسباب اجتياز المحنة الكبرى التي كانت ستقضي على أمة بكاملها. ومن يومها، وقصة سيدنا (يوسف) عليه السلام، تتردد في آفاق البشرية، وفي صميم عقلها التوثيقي الذي أرّخ لقصة المنهج العلمي في مواجهة الأزمات.

ودون الإطالة في هذه المقدمة، تتحدث أنباء أخرى عن حصول خرق في عمليات تسويق الحنطة نأمل أن لا تكون صحيحة، وإنها محض افتراءات تهدف إلى إشغالنا عن فرحتنا بهذا الموسم الجيد.. ومع ذلك، يتطلب الأمر إثارة الانتباه لها، ومواجهة أمثالها مستقبلاً.

يقول (غير الثُقاة) إن بعض الحنطة التي تم تسويقها للصوامع، هي الحنطة التي تسلمتها بعض المطاحن لغرض طحنها، فعادت لتسويقها إلى الدولة للحصول على فروقات الأسعار الكبيرة.. وإن المطاحن (إياها) قامت بشراء الطحين من الأسواق المحلية وسلمته للجماهير (الكادحة).. ومثل تلك الأفعال (الشيطانية) يمكن أن تنطلي على مؤسسات الدولة ولن يسعها اكتشافها إلا من خلال تواتر الأنباء.. فإذا كان شيء من هذا حصل على أضيق نطاق، فهو مؤشر على تدني الضمير الذي أباح لنفسه هذا، وهو مؤشر أيضاً على نقص المعلومات لدى مؤسسات الدولة ذات الصلة.. فلو كانت المساحة التي زرعها الفلاح قد تم إحصاؤها من قبل دائرة الزراعة، وتم تقدير معدل غلة الدونم لها بشكل معقول، وتم إرسال قاعدة المعلومات إلى الجهة التي تتسلم الحاصل، فإن فلاحاً له (٥٠) دونماً، بمعدل غلّة (نصف طن) للدونم، لا يمكن أن يسوّق (١٠٠) طن، إلا إذا كان هناك تلاعب في الموضوع.. فإذا كانت القضية عن آلاف الأطنان، فالأمر لا يخلو من نقص في الرّشادة والحكمة في إدارة معلومات الموسم الزراعي..

على أية حال.. أرجو أن تكون تلك المعلومات غير دقيقة، أو على نطاق ضيق لا يؤثر على فرحتنا بالموسم الحالي. وأرجو أيضاً أن تدقّق الجهات ذات الصلة بتلك الادعاءات وتتأكد من بطلانها بعون الله تعالى.

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الأقاليم والدستور ومخاوف البعض

إيمان محسن جاسم

كيف يمكن أن ننظر لتصريحات أسامة النجيفي حول الدعوة لإقامة إقليم للسُنة العرب في العراق ؟ وهل يمثل هذا طموح العرب السُنة ؟

البعض من المراقبين للحدث السياسي في العراق أعلن استغرابه من هذه التصريحات وربما تفاجأ بها،ولم يدرك هؤلاء بأن الصراع بين القوى السياسية في البلد وصل لمرحلة كشف الأوراق بما فيها الأوراق التي احترقت ومنها الورقة الطائفية التي دائماً ما كان البعض يستخدمها كلما اقتضت مصلحته الشخصية ، وهذه ليست المرة الأولى التي تطرح فيها مسألة الأقاليم وفق عناوين طائفية حيث سبق وأن طرح مشروع فدرالية الجنوب ولم يجد صدى له في الشارع الشيعي بصورة خاصة والشارع العراقي بصورة عامة،وتكررت الحالة ثانية في إقليم البصرة الذي رفضه أبناء البصرة رفضا يدلل على تمسكهم بوحدة العراق .

وبالتأكيد فإن تصريحات النجيفي وهو يشغل منصب رئيس مجلس النواب وهو أعلى سلطة تشريعية في البلد، تمثل هذه التصريحات ابتعادا عن قيمة المنصب السيادي الذي يشغله ومن واجبه الحفاظ على وحدة العراق ودستوره أولاً،وثانيا تكشف عن حقيقة مهمة تتمثل بأن البعض ما زال لا يجد نفسه سوى في حدود طائفته أو منطقته على الرغم من أنه يشغل منصباً سيادياً مهماً وحيوياً،والأهم من هذا وذلك فإن تصريحاته الأخيرة تتناقض كلياً مع ما قاله أمام الشعب العراقي في جلسة البرلمان الأولى والتي شهدت انتخاب رئيس للمجلس ونواب له ورئيس للجمهورية عندما انسحبت القائمة العراقية وبقي هو لكونه يمثل العراقيين وليس القائمة العراقية كما قال في قاعة البرلمان .

لكنني اليوم أجد بأن تصريحاته جاءت بتوقيتات لا يتمناها أي سياسي بل لا يحلم بها حتى أعداء الديمقراطية في العراق من حيث إنها توحي ليس للعراقيين فقط بل حتى للأمريكان والرأي العام العالمي بأن التناحر الطائفي ما زال موجوداً على الأقل في العقلية السياسية العراقية وصُناع القرار في البلد الذين ما زال بعضهم كما قلنا لا يستطيع أن يجد نفسه خارج إطار حدود الطائفة أو المنطقة الجغرافية التي يقطنها أو يمثلها .

والعزف على وتر الأقاليم بلغة التهديد يمثل هو الآخر عدم استيعاب للدستور العراقي وأظن بل أجزم بأن الكثير من سياسيي البلد لا يعرفون بأن الدستور شجع على إقامة الأقاليم بآليات دستورية معروفة للجميع،وفكرة الأقاليم ليست خروجاً عن الدستور إن لم تكن تهدف لتقسيم العراق وفق مسميات فرعية وهويات طائفية .

لهذا فإن تصريحات السيد النجيفي لا تعدو كونها مجرد تصريحات الغاية منها صناعة أزمة أو الخروج من أزمة التجاذبات السياسية بين دولة القانون والعراقية التي أخذت أبعاداً طائفية أكثر مما هي سياسية أو اختلافات في وجهات النظر .

ومع أن هذه التصريحات تم استنكارها من قبل محافظات وشخصيات عديدة سواء في الأنبار او صلاح الدين أو نينوى أو حتى من قبل أعضاء في القائمة العراقية وبالتالي فإنها لا تمثل سوى رأي النجيفي ولا يمكن أن تكون ذات خطورة كالتي يتصورها البعض بحكم أن لا تأثير ملموساً للسيد أسامة النجيفي في الشارع (السُني العراقي) لكونه في أي حال من الأحوال لا يمثل السُنة ولا يمكن أن يمثلهم .

لهذا أجد بأن اختيار هذا التوقيت للإدلاء بهكذا تصريحات يراد منه الإبقاء على القوات الأمريكية في البلد ، خاصة وإن هذا التصريحات تعبر بشكل أو بآخر عن مخاوف عديدة تنتاب الكثير من المشاركين بالعملية السياسية في البلد من انفراد فئة معينة أو حزب معين بالسلطة في حال انسحاب الأمريكان،أو على أقل احتمال السعي لتشكيل حكومة أغلبية سياسية تبتعد كثيراً عن مفهوم المحاصصة الطائفية التي أوصلت من أوصلتهم للسلطة لكونهم يمثلون هذه الفئة أو تلك .

السيادة والاستحقاقات الوطنية

ميعاد الطائي

يمكننا الإجابة على هذه التساؤلات من خلال معرفة مواقف الجهات المعادية للعملية السياسية من قضية الانسحاب الأمريكي حيث نجد أن الكثير من هذه الأطراف لاتريد تحقيق هذا الانسحاب الذي تعتقد بأنه سيسحب البساط من تحت المبررات التي تعمل من خلالها على ضرب التجربة العراقية، فمن خلال قراءة لمواقف بعض الدول الإقليمية نجد أنها سخرت وجود الاحتلال لتشويه صورة الديمقراطية العراقية من خلال إيصال رسالة لشعوبها مفادها بان الديمقراطية العراقية جاءت مع الاحتلال كبضاعة غير مرغوب فيها ساعدت على إشعال الفتن الطائفية بين مكونات الشعب الواحد إضافة الى الترويج لمخططات أمريكية لتقسيم العراق واستخدام أراضيه كمنطلق نحو الدول المجاورة . وتسوق هذه الدول هذه الصور عبر إعلامها في محاولة منها لتفادي وصول عدوى الديمقراطية الى بلدانها من اجل ان تحافظ على بقاء الأنظمة الدكتاتورية الحاكمة لعقود إضافية ولكي تستمر في إرسال مقاتليها ومفخخاتها إلى العراق ودعم الإرهاب بالمال والرجال تحت ذريعة وجود الاحتلال والجهاد لإخراجه عبر قتل العراقيين واستباحة دمائهم.

ولأسف نجد اليوم ان موقف بعض القوى السياسية من انسحاب القوات الأجنبية يتناغم مع مواقف القوى المعادية للتجربة العراقية حيث أصبحت تستثمر الظروف الحالية عبر حدوث بعض الخروقات الأمنية او ربما عبر التخطيط لها من قبل جهات لا تريد خروج القوات الأجنبية للضغط باتجاه تمديد فترة بقاء هذه القوات بالرغم من ان نفس هذه القوى السياسية كانت تطالب برحيلها وتصف العملية السياسية العراقية بغير الشرعية لوجود هذه القوات على الأراضي العراقية .

ولقد أصبح معروفا للجميع إن بعض القوى السياسية ترفع شعارات وطنية وتعلن عن مواقفها من القضايا بشكل ايجابي إلا إنها في الحقيقة تخفي مواقف مغايرة تتناغم مع مصالحها الضيقة تظهرها في الوقت الذي تراه مناسبا ومنها موقفها من خروج القوات الأمريكية من العراق واستعادته للسيادة الكاملة .

واليوم يقف العراق على أعتاب مرحلة مهمة وخطيرة من تاريخه وهي إتمام انسحاب القوات الأجنبية من العراق وتحقيق كامل السيادة على الأراضي العراقية ليكون العراق سيد نفسه وصاحب القرار في قضاياه الداخلية والخارجية بعيدا عن التدخلات الأمريكية والأجنبية بعد ان قامت الحكومة العراقية بالتوقيع على الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية حيث شهدنا أول انسحاب حقيقي للقوات الأمريكية من المدن والبلدات العراقية ليعم الفرح بين أرجاء المدن العراقية وليحتفل العراقيون بعيد السيادة في ٣٠ / حزيران ٢٠٠٩ وهم اليوم ينتظرون الاستحقاق الوطني الكبير في انسحاب كل ما تبقى من القوات المقاتلة نهاية العام الحالي.

ولابد من الإشارة هنا إلى ان تنفيذ اتفاقية سحب القوات الأجنبية يعد بمثابة الخطوة الأولى في استعادة السيادة الوطنية الكاملة وتحقيق تطلعات الشعب العراقي في قيام دولة حرة مستقلة الأمر الذي يؤكد الرؤية الإستراتيجية في عملية بناء دولة المؤسسات والالتزام الثابت من قبل الحكومة العراقية والقوى السياسية منذ بداية عملية التفاوض مع الجانب الأميركي بأن سيادة العراق هدف استراتيجي في صدارة قائمة أولويات العملية السياسية .

إلا إننا نريد ان نشير الى حقيقة مهمة وهي ان المواطن العراقي يتابع بدقة ما يحدث ويراقب الأداء السياسي لهذه القوى لكي يتمكن من اتخاذ القرار الصحيح وهو يصوت في الانتخابات القادمة لصالح القوى الوطنية التي تحرص على استعادة السيادة الوطنية وتحرص على خروج المحتل الذي لطالما اتهمته القوى الأخرى بأنه جاء معه وعلى دباباته بينما تحرص نفس القوى التي تعارض خروج المحتل وتشكك بقدرات القوى الأمنية العراقية اليوم على بقائه لأن بقاءه يتوافق مع مصالحها الضيقة بعيدا عن مصلحة العراق وشعبه.

> هل يمكننا أن نقول بان العراق سيد نفسه وصاحب القرار النهائي في قضاياه الداخلية والخارجية في ظل وجود القوات الأمريكية على أرضه ؟ هل ستعمل القوى الوطنية على تحقيق هذه السيادة من خلال التوافق على إتمام الانسحاب الأمريكي حسب الاتفاقية الأمنية ؟

وزارة التربية وتكنولوجيا المعلومات

حسين علي الحمداني

العالم بأسره يتقدم نحو تكنولوجيا المعلومات وقد كشف التقرير العالمي حول تكنولوجيا المعلومات ٢٠١٠-٢٠١١الصادر يوم ٢٠ حزيران ٢٠١١ التحولات الكبيرة التي طالت ١٣٨ دولة من دول العالم في هذا المجال،وللأسف الشديد لم يكن من بين هذه الدول العراق، ونقول للأسف الشديد لأننا بإمكاناتنا المادية والبشرية قادرون على أن نحقق طفرة نوعية كبيرة في هذا الميدان الذي بات يشكل أحد أهم مؤشرات التقدم والرقي في العالم.

كنت قبل أيام أتحدث مع مجموعة من التربويين في هذا الصدد، وحقيقة الأمر صُدمت من نسبة التخلف الكبيرة التي يعيشها النظام الإداري لدى وزارة التربية العراقية،ينقل لي أحد مدراء المدارس بأنه قرر أن يستهلك مجموعة أثاث قديم جداً يصل تاريخ تسلم بعضه لعام ١٩٥٢ من القرن الماضي،ويتطلب الأمر معاملة شطب هذه المواد عبر آليات إدارية معقدة نوعما، ومنها أن تكون هنالك استمارة مُعدة لهذا الغرض يتم درج المواد المطلوب شطبها والمصادقة عليها من قبل لجنة الشطب التي عادة ما تكون في المديريات العامة في المحافظات ويصعب الحصول على تواقيعهم بيوم أو يومين أو أسبوع لأن أغلبهم في (إيفادات أو اجتماعات)، المفاجأة كانت صدمة كبيرة لهذا المدير حين رفضت اللجنة المصادقة على قوائم الشطب والاستهلاك بسبب إنها كتبت بالحاسوب!!!! وتمت إعادتها مع ضرورة كتابتها بالقلم الجاف ولا يسمح بالاستنساخ أو (وضع الكربون) وأن تكون كل قائمة سبع نسخ جميعها مكتوب بخط اليد وبالقلم الجاف! ولا أحد يعرف ما هو السبب! وبالتأكيد إنها التعليمات التي قد تكون صادرة عام ١٩٥٢ أو قبل هذا التاريخ ولكنها ما زالت سارية المفعول حتى يومنا هذا، وهذا سر عدم إدراج العراق في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات.

كنت أنصت لمدير المدرسة بألم شديد وهو يشرح لي معاناته وهو يكتب كل هذه النسخ بخط يده دون أن يُسمح له باستخدام التكنولوجيا من قبل وزارة يُفترض إنها أول من تستخدم هذه التكنولوجيا،ولكن المشكلة لا تقتصر على هذا بل يتطلب من مدير المدرسة أن ينقل هذه المستهلكات للمديرية العامة في محافظته وعلى نفقته الخاصة ويدفع ما لا يقل عن ١٠٠ ألف دينار لغرض نقلها وتحميلها وتفريغها،وهذا المبلغ لا يساوي سعرها لو بيعت كأنقاض. والأخطر من هذا فإن أغلب بنايات مديريات التربية في العراق إلى جوار مباني المحافظات وبالتالي فإن الأوضاع الأمنية تفرض نفسها وأحياناً كثيرة تمنع وصول المركبات وغيرها وهنا سنجد مشاكل أخرى جديدة تظهر في الصورة.

وبما إن لا أحد يتذمر من هذا النمط الإداري القديم والذي يتطلب أن تنظم به قوائم شطب من أجل رفع الأعباء عن إدارات المدارس وما أكثرها في العراق، فإن وزارة التربية أو مديرياتها أو على الأقل بعض هذه المديريات ابتكرت طريقة جديدة لتعذيب مدراء المدارس عبر الطلب منهم تنظيم قوائم شطب واستهلاك الكتب المسترجعة من التلاميذ للعام الدراسي الماضي وبنفس الآليات التي مررنا بها سابقاً وهذا يعني بأن مدير المدرسة سيقضي العطلة الصيفية يكتب استمارات شطب ليس إلا خاصة وإن كل مدرسة تسلمت آلاف الكتب ووزعتها على التلاميذ ومنهم من أعادها ومنهم من أضاعها أو مزقها.

هنا ومن واجبنا أن نطرح على وزارة التربية مجموعة من الأسئلة التي تدور في أذهان كل مدراء المدارس أولها : لماذا الرفض للقوائم المكتوبة بالحاسوب ؟ والثاني لماذا لا يتم إجراء مزايدات علنية في المدارس لبيع المواد المستهلكة وفق القوانين النافذة والمعمول بها ورفع هذه المعاناة عن كاهل المدراء الذين من حقهم أن يتذمروا من هذه الإجراءات الروتينية التي لا تمت لا من قريب ولا من بعيد لواجباتهم كمدراء مؤسسات تربوية عليهم واجبات أهم من هذه، وهذه الواجبات ممكن أن يقوم بها أمين مخزن أو كاتب، والسؤال الأخير ماذا تفعل وزارة التربية بالكتب المدرسية القديمة ؟ ربما البعض سيقول ستتم إعادة تصنيع ورقها، وهذا مستحيل لأن جميع معامل الورق في العراق عاجزة عن طبع دفتر واحد وكل ما يصلنا مستورد إما من سوريا أو اندونيسيا وموضوع عليه علامة وزارة التربية،ولنفترض جدلاً بأنها ستعيد تصنيعها فإن هنالك آليات أكثر مهنية وتتمثل بأن يتم تجميع هذه الكتب في كل قضاء من الأقضية دون قوائم استهلاك أصلاً لأن الكتاب المدرسي ليس سلعة معمرة وهو يستهلك فور تسليمه من قبل المدرسة للتلميذ على أساس أنه تم صرفه في محاضر توزيع رسمية وبالتالي فإن لا ذمة مالية أو مخزنيه لدى إدارات المدارس،وهذا الحال ينطبق أيضا على أشياء أخرى كثيرة حيث لا يمكن استهلاك الطبشور ولا يمكن استهلاك القرطاسية وهذا الحال ينطبق على الكتاب المدرسي أيضا. ولكنني وجدت ومن خلال استماعي لعدد كبير من إدارات المدارس بأن وزارة التربية ومن خلال هذه التصرفات فإنها تعبر بطريقة أو بأخرى عن رفضها القاطع للتطور وتشبثها بالمركزية الصارمة جدا والتي تسبب إرهاقاً كبيراً لشريحة مهمة هي مدراء المدارس، وهذا الإرهاق ليس فكريا وجسديا فقط بل مادي ويستنزف الكثير من مواردهم وربما يجعل الكثير منهم يفكر بمغادرة منصبه من أجل أن لا يكون جزءاً من حالة التخلف الإداري الذي تعيشه وزارة التربية التي من صميم واجباتها في القرن الحادي والعشرين هي نقل البلد إلى حالة استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ساعات

طالب المحسن

لم يبق لنا سوى التصفيق ونحن نقرأ قصة النعمان بن المنذر ملك الحيره مع الشيخ الطائي الذي أكرم وفادة النعمان حينما تاه الاخير في العراء وهو في رحلة صيد، ومر زمن كان للطائي حاجة فذهب للنعمان الذي تذكره ولكن للاسف فقد وصل الطائي في يوم بؤس النعمان، وتلك الساعات يحل فيها على القادم الموت. توسل الطائي بأن يعود الى بيته لقضاء أمور خاصة به وقد ضمن عودته أحد رعية النعمان وفعلا عاد الرجل ثانية للقاء مصيره بعد أن حاول النعمان قتل ضامنه، لكن بعد إطلالة الطائي توقف النعمان عن فعلته وهو يقول ما أدري أيكما أكرم وأوفى، أهذا الذي نجا من السيف وعاد إليه أم هذا الذي ضمنه وأنا لا أكون ألأم الثلاثة ، وهكذا ترك النعمان ساعاته من بؤس ونعيم وكنا نشعر بجمال القصة ولم يقف أحدنا ساعتها ليقول أي دكتاتور وطاغية هذا النعمان الذي يقتل كما يشاء لمجرد أنهم أتوه في ساعات نحسه .

ألف العراقيون تبدل المزاج والمثل الشعبي (ساعاته براحاته) يصف السلوك الإنساني مجرد تابع للمزاج وهو عكر معظم الأوقات، وراح المتظلمون من الناس يقدمون طلباتهم وقت صفو المسؤول لكي ينعموا بموافقته، فإياك أن تراجع مسؤولا وهو منزعج لأن مزاجه ساعتها هو الحاكم .

كان على القاتل بعد أن تحسس مسدسه وكاتم صوته أن ينظر إلى ساعته ليتأكد من دقة موعده مع الضحية وحين أتم جريمته قال الناس كل يموت بساعته رغم معرفتهم بأن ساعة الضحية كانت بتوقيت قاتلها.

كل ساعات أمانة بغداد عاطلة وكأنها تمعن بإيقاف زمن بغداد وإبقائها متربة ومتخلفة وكأن سنابك خيل المغول قد داستها تواً .

كل ساعات الدوائر عاطلة لأن لا قيمه للزمن في بلدنا والناس تقف بالطوابير بانتظار تواقيع لا معنى لها مثل الساعات المعلقة تماما .

ساعة بقرب الحبيب وأعطيني من وقتك ساعة هي أغاني الحب التي كنا نسمعها ، حلت محلها أغاني العقارب رغم إن العقرب هي أحد مكونات الساعة!!

ساعة الولادة ثقيلة ومؤلمة لكن الأمهات يسمونها الساعة السهلة لأنها ساعة تفضي إلى ميلاد إنسان جديد قد يكون التغيير على يديه ، قولوا آمين ، إلا أن مستشفياتنا الاهلية لا تريدها ساعة سهلة بل تريدها ساعة قيصرية لان الفائدة الاقتصادية من الولادة الطبيعية لا تكاد تذكر مقارنة بالولادة القيصرية!! وهكذا بعد سنين سوف تحمل الامهات الجديدات ندبا في بطونهن كذكرى أبدية من مستشفياتنا الاهلية.

الجسد له ساعته أيضا، هورمون النمو يفرز ليلا بينما الكورتزون يفرز صباحا، الدورة الشهرية لها توقيتاتها، النوم والاستيقاظ، هورمون الميلاتونين الذي يفرزه الجسم الصنوبري الموجود في الدماغ الذي يفرز ليلا فقط ،فضوء الشمس والضوء الصناعي يوقف إفرازه فبذلك طول ساعات التعرض للضوء يمنعنا من الاستفادة من هذا الهورمون المهم جدا كمنظم للوقت وقدرته على جلب النوم وتقليل الاضطرابات النفسية والذهنية وكونه مضاداً للسرطان والشيخوخة والاكسدة والرغبة الجنسية،وحين تولى الملك غازي عرش العراق كان خجولا في حضرة النساء وقد استشار طبيب العائلة المالكة الدكتور سندرسن باشا الذي أوصاه بوضع نظارات سوداء على عينيه لكي تمنع دخول الضوء لعينيه وبذلك تعطي مجالا للميلاتونين لإفرازه ومن ثم تأثيره بتقليل الاضطرابات النفسية !!.

في سبعينيات القرن الماضي هرب مجموعة من أصدقائي الى ايطاليا وهناك حصلوا على اعمال وذابوا في المجتمع باستثناء أحدهم ، بقي منعزلا في شقته وبدون عمل وبين الحين والآخر يرغب بالعودة بدعوى الحنين للوطن، وحين راسلته وطلبت منه الإجابة عن كيفية قضاء وقته أجابني مازحا إنه يبحث عن الدو مورو، والدو مورو هذا هو رئيس وزراء ايطاليا حينذاك وقد تم اختطافه من قبل مافيات ايطاليا الشهيرة . اليوم وبعد انقضاء مهلة ٢٤٠٠ ساعة لحكومتنا الرشيدة ولعدم وجود عمل جاد لها ، ولإصابتها بالضجر فإنها على غرار صديقي ستقوم بالبحث عن سبعة عشر مليار دولار ضائعة!! طبعا لن تجدها لأنها أيضا مصابة بالحنين لأوطانها، طبعا ليس العراق ، فالعراق غير موجود على قائمة الحنين لوزرائنا وسوف تنتهي فترة استيزارهم وساعتها سيجمعون غنائمهم ويقولون ساعة مباركه حين أصبحنا وزراء في العراق ويولّي كل منهم في طريق .

يقولون ان شارلمان ملك الإفرنج قد جفل من ساعة هارون الرشيد بل ان الجنود الافرنج حطموا هذه الساعه لاعتقادهم بوجود شياطين داخلها وكذلك فعل المأمون بأن أرسل ساعة أكثر تطورا من ساعة الرشيد الى ملك فرنسا ، ياترى أين الساعاتية من ذلك الوقت الى يومنا هذا أم انهم كما يقول قس بن ساعدة الإيادي : أرضوا بالمقام فأقاموا أم تركوا هناك فناموا !!.

في الازمنة الرديئة السابقة كنا نرتدي ساعات سويسريه أما الآن فقد اختفت الساعات السويسرية تماما وحلت محلها ساعات تباع بالكيلوات، وهكذا شيئا فشيئا يبدو إن ثمن آلة الزمن يقترب من الصفر ولو كان أنشتاين بيننا لتعجب من عبارتي وقد يفهمها بأن اقتراب الزمن من الصفر لا يحصل إلا باقتراب السرعة من سرعة الضوء ونحن فعلا تقترب سرعة الفساد عندنا من سرعة الضوء فعلام عجب أنشتاين ؟ وبموجب المفهوم الخاطئ للزمن فإن القذافي الخالي تماما من أية مؤهلات شأنه شأن زملائه والحريص على بناء أمجاد واهمة فإنه وأمام العالم يعلن: لقد حانت ساعة النصر، دون أن يسأل دماغه الغبي عن أي نصر وضد من؟

المثل يقول حتى الساعة العاطلة فإنها تشير الى الوقت وبدقة متناهية مرتين باليوم ، ويبدو أن الساعة العربية استعادت عافيتها في كل ساحات وميادين التحرير.

مدحت باشا بنى الطابق الثاني لبناية القشلة وكذلك بنى ساعة القشلة وقد استورد أدواتها من لندن ويبدو أن الانكليز طمعوا بساعتهم فدخلوا بغداد عام ١٩١٧ واتخذوا من بناية القشلة مقرا لهم ، وساعتهم القديمة بدأت تشير الى زمن الاحتلال البريطاني بدلا من العثماني وبدأت ساعة القشلة تشعر بألفة أكثر كونها تدق لصانعيها.

صدام الذي بنى ساعته من مخلفات حروبه الخاسرة، هذه الساعة كانت شاهدةعلى إعدامه. إن الساعة كجهاز رغم جمالها الأخاذ إلا إن عقاربها لن ترحم أحداً.